

الرقابة على الأفلام السينمائية المسترجة

أداة حماية أو حصار؟

بقلم أ. قرين زهور

جامعة تلمسان



الاجتماعية والأخلاقية والثقافية ؟

هل يملك المترجم حق التصرف بنص النسخة الأصلية للفيلم

المسترج وإخضاعه إلى رقابة ذاتية تبعا لتوجهاته السياسية والدينية والأيديولوجية ، أولا تصبح الرقابة هنا آلة حصار لا حماية ؟

هل التسليم بضرورة الحفاظ على العالم الثقافية للفيلم المسترج

يعني إلزاما صدم المشاهد وخدش حياته وزعزعة معتقداته الأخلاقية؟

فما هي الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه المعادلة

الصعبة؟

كلها تساؤلات سنتناولها بالبحث والتحليل سعيا منا إلى

استبيان حقيقتة هذه الممارسة الترجمية المعقدة . وكيف يمكن

للترجمة بوصفها نافذة للمشاهد على عوالم وثقافات أخرى أن تفقد

بسبب تعرضها لآلة الرقابة . وظيفتها الأساسية وتبني وظيفة

أخرى تجعل منها مجرد حاجز عائق ومانع لأي احتكاك مع

ثقافات أخرى وعازل للفرد في إطار ثقافة واحدة تحد من أفقه

وتطلعاته .

إن الهدف من هذا البحث تقصي وتحليل مجمع

الإشكالات والتساؤلات التي تطرحها الرقابة على الأفلام السينمائية

المسترجة ، واعتباراتها الثقافية والإكراهات التقنية واللغوية

والنفسية والفيزيولوجية التي يفرضها هذا النوع من الممارسات

محاولين بذلك فرد مساحات للبحث حول كل عنصر من عناصر

الإشكالية والمتمثلة في الرقابة من جهة و دورها في تحديد الأنماط

الفكرية للأمم والمجتمعات ومن جهة أخرى مدى أهمية المسترجة

بوصفها التقنية المعتمدة لترجمة الأفلام السينمائية وهنا يتبادر إلى

ذهننا كم هائل من التساؤلات :

كيف يمكن للمسترجة المحافظة على وظيفتها الأساسية

بوصفها وسيطا ثقافيا في ظل خضوعها إلى رقابة تعمل على طمس كل

المعالم والمكونات الثقافية للغة الأصل أو تعويضها بأخرى خشية

الوقوع في أي محظورات؟

كيف يمكننا تحقيق التوافق بين سترجة تعرض حقائق

ووقائع ثقافية مناقضة لما تعرضه الصورة المرئية ، اذا علمنا أن التوافق

بين الصورة المرئية والسترجة

صاحبة لها من أهم مقاييس نجاح أي عمل سينمائي

مترجم؟

فكيف لنا أن نحقق ذلك مع كل ما يشوب هذه السترجة من

تشويه وتزوير للحقائق والمعطيات الثقافية والاجتماعية ؟

وهل يمكننا الحديث عن العولة والانفتاح على الآخر في ظل

رقابة تعمل على محاصرة المشاهد وإبقائه سجين الواقع الاجتماعي

المعاش والثقافة الواحدة تحت شعار المحافظة على النظم

بالعنف والممارسات

الأخلاقية⁴، فيمنع تمثيل قوة الله بأشياء حسية أو تمثيل الأنبياء والرسل، أو تلاوة القرآن الكريم في غير مكانه اللائق وألا تصور الحياة الاجتماعية بشكل يحط من قيمة الأسرة أو ينتقد واقعها المعيشي، هذا إضافة إلى منع أي مساس بالهيئات النظامية من رؤساء ووزراء ورجال دين وقانون.

الرقابة بمفهومها السينمائي هو جهاز إداري يسعى إلى مراقبة كل الأعمال والانتاجات السينمائية⁵ بهدف محاربة كل أشكال الفساد والانحلال الأخلاقي وكذا المحافظة على المصالح العليا للدولة وحماية الصالح العام وترسيخ المقاييس الأخلاقية والاجتماعية.

ما يهمنا في موضوعنا هذا هو تلك الرقابة المفروضة على الأفلام السينمائية المسترجة * Les films sous-titrés

السترجة هي نوع من الأنواع الترجمة السمعية - البصرية «Sous-titrage» وهي تقنية ترجمة سينمائية تعتمد على بث نص مكتوب أسفل شاشة العرض يمثل الترجمة لحوارات النسخة الأصلية من الفيلم السينمائي، فهي ترجمة تلخيصية لمعنى الكلام المتضمن في حوارات النسخة الأصلية للأفلام، تنزل على لقطات المشاهد أو أسفل الشاشة⁶

كما يعرفها (lucien merleau) تدل كلمة سترجة في فيلم أجنبي ناطق معروض في نسخته الأصلية على الترجمة الموجزة لنص الحوار المعروض أسفل الشاشة، وتقوم هذه العملية على ترجمة تقريبية لنص حوار الفيلم المعروض في لغته الأصلية، وهي عبارة عن ظهور قصير المدة لكتابة مضيئة في اللغة المستقبلية⁷

أما الرقابة في هذا النوع من الأفلام المسترجة فهي مثل غيرها من أنواع الرقابات المسطرة على الإنتاج السينمائي، فهي جهاز رقابي كغيره من الأجهزة يشغله موظفون متخصصون في الميدان السمعي البصري ويكون معظمهم من المترجمين.

تكون الرقابة على الأفلام المسترجة بمثابة الحفل الزائد على العمل السينمائي المترجم. فبالإضافة إلى الإكراهات التي تتعرض لها

لطالما لعبت السينما ومنذ ظهورها دورا خطيرا وبالغ الأهمية في توجيه سلوك الأفراد وتعديل قيمهم الاجتماعية والأخلاقية¹ وتغيير الأساليب والأنماط الفكرية للأفراد والمجتمعات بل واعتبرت أبعد الفنون أثرا وفاعلية في تشكيل العقل البشري والثقافة الإنسانية. كما وتعتبر السينما الفاعل الرئيس في التنمية الثقافية والانفتاح على الآخر والارتقاء بالفكر المجتمعي وكذا تشكيل القيم المجتمعاتية فضلا عن كونها وسيلة للتسلية والترفيه، فهي أيضا أداة للإرشاد والتوجيه والتنوير الثقافي.

بحكم انتشار الأفلام السينمائية على الصعيد الدولي وتجاوزها حواجز اللغة من خلال الترجمة وباعتمادها على الصورة المرئية بوصفها وسيلة للتعبير والإبداع أصبحت وسيلة من وسائل التواصل الثقافي والحضاري بين الشعوب.

منذ البدايات الأولى للسينما تطلعت الدول لقدرة الأفلام على الإخلال بأنظمتها من خلال الانفتاح على الآخر وقدرة هذه الأفلام على تحقيق الحراك الاجتماعي وزعزعة الرواسخ السياسية والاجتماعية والأيدولوجيات للأفراد والمجتمعات، فبادرت بإنشاء شتى الأجهزة الرقابية لخدمة مصالحها والمحافظة عليها

قد بدأت الرقابة السينمائية سنة 1909 بتأسيس المجلس

القومي للرقابة على الصور المتحركة في نيويورك

National board of censorship of motion Picture

ثم وفي سنة 1922 مكتب هايز برئاسة ويل هايز وكانت مهمته حماية الجمهور من العنف وعدم اللياقة اللفظية.

اعتبر ذلك بمثابة رقابة ذاتية * Self censorship

أما في عالمنا العربي فكانت بداية الرقابة السينمائية في مصر بإصدار لائحة المسارح في 12 جويلية عام 1911 متضمنة كل نصوص الاستبداد الرقابي وظلت سارية المفعول حتى عام 1955، حيث صدر القانون رقم 430 لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية واللوحات الفنية والأغاني والمسرحيات والأنشطة المصورة. وتنقسم هذه التعليمات الرقابية إلى جزئين:

أولا: الجانب الاجتماعي والأخلاقي بدءا بالدين وانتهاء



يتقبلها المشاهد .

يكون للمترجم درجة عالية من الوعي تمكنه من التغلغل إلى خطورة الترجمة وحساسيتها فيما يتعلق بهذه المواضيع ، فيضطر إلى إسقاط أو تجاوز بعض المقاطع اللغوية والعبارات الحاملة لشحنة ثقافية مغايرة ولواقع حياتي قد لا يتقبله المشاهد للفيلم في نسخته المسترجة.

فيلجأ المترجم إلى مجموعة من الأساليب الترجيمية التي تمكنه من تجاوز هذه العقبات مثل (التورية) L'euphémisme *

والمجاز المرسل) * Synecdoque

والتلميح) * Allusion

وغيرها . فيصبح دور المترجم من خلال هذه العملية هو دور الوسيط الثقافي ويكمن دور الوسيط الثقافي في تسهيل عملية التواصل والفهم والتفاعل بين الأفراد والجماعات ، وبذلك يكون عليه تأويل تعابير ومقاصد ورؤى وأفكار وتوقعات كل ثقافة .

تري Gabriela Scandura أن المترجم قد يضطر إلى تعديل بعض العناصر الحاملة لمحضورات اجتماعية أو سياسية أو دينية وذلك من أجل حماية المشاهد¹¹

فهل يملك المترجم حق ممارسة هذه الرقابة الذاتية على الفيلم المسترج وتجريدته من كافة مكوناته وعناصره الثقافية ؟ وهل يجوز محاصرة المشاهد وتقييده بحجة حمايته ؟ وهل تبرر آلة الرقابة تحديد الخيارات والتوجهات الثقافية للأفراد والمجتمعات ؟ هنا تصبح الرقابة أداة حصار لا أداة حماية ، وفضلا عن تشويش المشاهد وحجب الحقائق الثقافية عنه وإخضاعه لنوع من الحصار الثقافي يجعله أسير واقعه الاجتماعي ويمنعه من التعرف

تقنية السترجة والتي على المترجم التعامل معها كونها نوعا خاصا من النصوص⁸ تلثي الرقابة لتشكيل إكراهات من نوع آخر ، تؤثر مباشرة على المشاهد ، وتجعل منه أسير الثقافة الواحدة من خلال تزييف وتزوير الحقائق والوقائع الاجتماعية والثقافية المعروضة في الفيلم السينمائي المسترج .

حيث يركز هذا النوع من الترجمات الخاصة بالأفلام السينمائية وخاصة منها تلك التي تعتمد تقنية السترجة بوصفها الحامل المادي المعتمد لعرض الترجمة ، أساسا على جانب الكلام أي على الرموز اللفظية لا على الرموز البصرية⁹ وبما أن اللغة هي وعاء الفكر وهي الحامل لثقافات الشعوب وتجاربها وخبراتها ، فإن أي تغيير أو تحويل في معاني ودلالات الملفوظ اللغوي الأصلي يعد تغييرا وتحويلا في محمولاته ودلالاته الثقافية والسترجة هي تكييف لنص الرسالة الأصلية بحسب ثقافة اللغة المستقبلية¹⁰ وهي بذلك تهدف إلى نقل مضامين ومفاهيم تتعدى الكلمات والألفاظ ، وتتجاوز المكافئات اللغوية إلى أخرى ثقافية وسياقية واللجوء إلى الرقابة في الأفلام السينمائية المسترجة يشمل كل ما يتعلق بالسياسة والدين والأيدولوجيات والمكونات الثقافية .

هناك نوعان من الرقابة في هذا المجال :

أولهما الرقابة الحكومية أو ما يسمى بالرقابة العليا وتفرضها جهات معينة في الدولة تمثلها مكاتب متخصصة تكون ذات صلة وثيقة بالدوائر الحكومية والوزارات المكلفة بالأمور الثقافية ، وتكون ذات دوافع سياسية ، حيث تعمل على المحافظة على الاستقرار والأمن العام وتجنب المساس بالهيئات العليا التي تمثل الدولة ، وتقصي أية محاولات لإثارة الشغب وزرع الفتنة في أوساط المجتمع . كما قد تكون دوافع دينية : تهدف إلى حماية المعتقدات الدينية وتجنب الوقوع في أي محضورات قد تشكل مساسا بالرموز أو النصوص الدينية أو غيرها .

أما ثاني أنواع الرقابة فهي الرقابة الذاتية وهو نمط رقابي يفرضه المترجم من خلال عملية السترجة ويكون ذلك تبعا لميولاته الشخصية ، السياسية والدينية والإيديولوجية وذلك لتجنب الوقوع في بعض المحضورات السياسية أو الأخلاقية أو الدينية ، والتي قد لا

المضمون الفيلمي والدرامي للعمل المترجم وذلك من خلال تجريده من كافة العناصر الثقافية المتضمنة في نص الحوارات والتي تعكس ثقافة الآخر وواقعه الاجتماعي وعاداته وتقاليده.

إذا كانت الرقابة تعمل على طمس هوية الآخر ومغالطة المشاهد من خلال استبدال الحقائق والوقائع الثقافية بأخرى أكثر ملائمة لواقعه الثقافي، فهل يعني هذا بالضرورة الاستغناء عن هذه الرقابة والضرب بها عرض الحائط وتقديم الوقائع الثقافية المعروضة من خلال الأفلام الأجنبية كما هي دونما تغيير أو تكييف، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى صدم المشاهد وخدش حياته.

الحقيقة أن الحل يجب أن يكون معتدلاً ووسطياً، ويكون ذلك تبعاً لمدى احترافية المترجم واطلاعه الثقافي الواسع وكذا ذكائه الترجمي.

فإذا كانت الرقابة كلمة منفرة ومرادفة لشتى أنواع التسلط، تبقى الرقابة الذاتية الحل المنشود لتحقيق المعادلة الصعبة، فمن جهة محاولة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من المكونات الثقافية المتضمنة في الفيلم الأجنبي المترجم وبالتالي الحفاظ على مستواه الفيلمي والسينمائي ولحمته الدرامية، مع تكييف بسيط للدلالات اللغوية الحاملة لمضامين قد يراها المترجم لا أخلاقية أو لا تتناسب وبيئته الاجتماعية أو توجهات الجمهور الدينية والعقائدية.¹⁴

من جهة أخرى، فإنه يقوم بحماية المشاهد وتجنبيه أي صدمات قد تؤدي إلى زعزعة مبادئه الدينية أو الأخلاقية الأمر الذي قد ينعكس على عادات المجتمع وتقاليده، كل هذا مع احترام فكر المشاهد وتفهم نفسيته وتوقه إلى الانفتاح على عوالم وثقافات جديدة توسع من فكره وتطلعاته.



على حضارة الآخر وثقافته ومشاركته تجاربه وخبراته الحياتية، فإن للرقابة على الأفلام السينمائية المسترجة تأثيراً آخر ذا طابع فيلمي وفني وجمالي.

فكل حذف أو إسقاط أو تورية يمارسها المترجم من خلال سترجته للفيلم الأجنبي يكون لها تأثير سلبي على مستوى العمل المترجم فيلماً ودرامياً وجمالياً.¹²

والفرق بين الرقابة العليا والرقابة الذاتية، أن الأولى تفرض على العمل السينمائي وذلك لتحقيق مصالح سياسية أو دينية أو إيديولوجية أما الرقابة الذاتية فتكون منوطة بفكر المترجم وقناعاته الشخصية ومبادئه الأخلاقية.

في هذا الصدد يقول: Mathieu Kossovitz



لطالما كنت ضد الرقابة، ومع الرقابة الذاتية كونها مسألة أخلاقية، ذلك أن على الفرد أن يكون مسؤولاً عن أفعاله.¹³ ويعد التكييف بوصفه أسلوباً ترجمياً، من أهم الوسائل اللغوية المعتمدة من طرف المترجم لتجسيد تلك الرقابة، حيث يقوم بـتكييف مجمل المعطيات الحاملة لمعطيات اجتماعية أو دينية والتي من شأنها أن تخدش حياة المشاهد أو تصدمه لما تحمله من مضامين لا أخلاقية، لا تتوافق وطبيعة مجتمعاتنا، وعاداتها وتقاليدها.

بقى مسألة الرقابة في الأفلام السينمائية المسترجة معادلة يصعب حلها كونها ذات أبعاد اجتماعية وثقافية ولغوية وسينمائية. ليجد المترجم نفسه في مفترق طرق تجاذبه فيه أطراف متعددة. فبالإضافة إلى الإكراهات اللغوية والتقنية والنفسية التي تطرحها عملية المسترجة، نجد مسألة الرقابة وتأثيرها على

الهوامش :

1- ينظر : د . شريف درويش اللبان ، شبكة الانترنت بين حرية التعبير وآليات الرقابة ، المدينة برس ، كلمة الاعلام ، جامعة القاهرة 2004 ، ص 21

2- ينظر : جان الكسان ، السينما في الوطن العربي ، الرقابة السينمائية في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، مارس 1982 ص : 296

3- توفيق محمد عبد المحسن ، اتجاهات حديثة في الرقابة على الجودة ، مكتبة النهضة المصرية ، 2005 ، ص 77-72

4- Cordova, Barbara, les sous-titres et le rôle du traducteur - adaptateur Curussa à hotmail.com, p: 1/6

5- Gabriela Scandura, Censorship and subtitling, presse Asociacion Argentina de traductores e interpretes, Buenos Aires, 2004, p: 126-135

6- Gabriela - Scandura, Sex, lies and Tv, Mtp XIIX n° 1, 2004, p: 125.

7- Gambier, Yves, les censures dans la traduction audiovisuelle, Erudit TTRn V 15, N° 02, 2002, p: 6/10)

8- Gambier, Yves, la traduction audiovisuelle, un genre en expansion Meta XLIX, n° 1, 2004, p: 4/11.

9- Gotlieb, Henrik, Subtitling, synchronous image Média Translation center of translation studies and lexicography university of copenhagen, 1994, p: 304.

10- Hellal Yamina, la théorie de la traduction , approche thématique et pluridisciplinaire, OPU, Alger, 1986, p: 193.

11- Larousse pluridictionnaire, 1ère édition, librairie Larousse, Canada 1977 p: 1363.

12- Merleau, Lucien, les sous - titrés un Mal nécessaire, Meta XLV, n° 3, 1982, p: 273.

13- Mathieu Kassovitz Revue d'études cinématographiques, Paris, Vol 12, N° 01, p: 71.86.

14- ZIMMER CHRISTIAN, Cinéma et politique , Seghers, 1974, P: 374